

المقدمة

يسعدني أن أنشر أول تقرير مراقبة أجراه مكتب مراقب الدولة، بموجب توجيهاتي، حول الكيرن كيمت لإسرائيل (في ما يلي: ك.ك.ل).

أقيمت الكيرن كيمت في العام 1901 بموجب قرار المؤتمر الصهيوني التابع للمنظمة الصهيونية العالمية، من أجل شراء الأراضي في أرض إسرائيل بأموال تبرعات الشعب اليهودي، بهدف تحقيق الرؤيا الصهيونية المتمثلة بالاستيطان اليهودي في البلاد والسكن فيها. بناءً على ذلك، تعتبر ك.ك.ل، منذ إنشائها، مؤتمنة من قبل الشعب اليهودي. يهدف نشاطها الأساسي منذ إقامة الدولة إلى تطوير الأراضي وازدهارها. بموجب اتفاقية وقعت عليها ك.ك.ل مع الحكومة في العام 1961 (في ما يلي - الاتفاقية)، تعتبر ك.ك.ل كذلك مؤتمنة من طرف الدولة في موضوع تطوير أراضي إسرائيل. لهذه الائتمانات تأثيرات على واجبات ك.ك.ل في أداء وظائفها .

1. يتمحور هذا التقرير حول مديرية تطوير الأراضي (في ما يلي - م.ت.أ) في ك.ك.ل، الذي يُعتبر نشاطها جوهر نشاط ك.ك.ل منذ تأسيس الدولة - وهو تطوير وتأهيل الأراضي للاستيطان اليهودي في البلاد.

أقيمت م.ت.أ بموجب الاتفاقية، وهي تعمل بموجبها في كافة أراضي إسرائيل وتهتم منذ عشرات السنين بكل مجال التحريش وبمشاريع في مجال تأهيل الأرض وتطويرها (مثل التأهيل الزراعي، شق طرق السلامة الزراعية، تأهيل البنى التحتية للبلدات الجديدة في الضواحي، إقامة مصادر مائية وإعادة تأهيل الوديان والتطوير البيئي الصديق للبيئة في السلطات المحلية). خلال السنوات 2011-2014، مولت ك.ك.ل، من خلال م.ت.أ، تنفيذ 797 مشروعاً في مختلف أنحاء البلاد، بكلفة مالية إجمالية بلغت نحو 962 مليون ش.ج. خلال السنوات المذكورة، بلغ إجمالي ميزانية م.ت.أ نحو 1.7 مليار ش.ج، وقد بلغت نسبته ما يعادل نحو 59% من ميزانية ك.ك.ل. في العام 2014، عمل نحو 600 (نحو 66%) من بين موظفي ك.ك.ل الـ 900 في م.ت.أ.

תשכל משרקה כ.כ.ל פי تمويل المشاريع من خلال مر.أ نوعاً من الدعم المالي لمختلف الجهات في البلاد- على وجه الخصوص للسلطات المحلية التي يتم تنفيذ المشاريع داخل مناطق نفوذها. يدور الحديث عن نشاط جماهيري يتم تمويله بالأساس من أموال الشعب اليهودي التي تم التبرع بها في الغالب قبل قيام الدولة بهدف إنقاذ الأرض وتطويرها. وعليه، فإن تخصيص الموارد لتمويل هذه المشاريع يجب أن يتم من طرف ك.ك.ل بناءً على المبادئ الموجهة الأساسية العامة في القضاء العام، وبضمنها الشفافية، النزاهة وتفاذي الاعتبارات الغريبة، لأجل الحفاظ على المميزات الخاصة ل ك.ك.ل.

2. يشير تقرير المراقبة هذا إلى عيوب خطيرة وعميقة وأساسية تتعلق بطريقة اتخاذ إدارة ك.ك.ل، بين الأعوام 2012-2014، للقرارات المتعلقة بتمويل وتنفيذ مئات المشاريع بقيمة مالية إجمالية تبلغ نحو مليار ش.ج. كذلك يشير التقرير إلى أن الدولة أهملت، ولمدة عشرات السنوات، حقها بموجب الاتفاقية وواجبها الجماهيري بأن تكون مشاركة ومنخرطة بنشاط مر.أ ومراقبته، ولم تمنع حصول هذه العيوب المشار إليها في هذا التقرير . كذلك تم الحديث عن عيوب جدية في كل ما يتعلق بالحسابات المالية بين الدولة و- ك.ك.ل، والتي تم تحديد ترتيياتها في إطار الاتفاقية.

تقود مجمل نتائج هذا التقرير إلى الخلاصة القائلة إنه على ك.ك.ل، أولاً وقبل كل شيء، تغيير الثقافة التنظيمية المتبعة داخلها وتذويت الواجبات الملقاة عليها بموجب قواعد القضاء العام لدى مدرائها. كذلك، عليها ضمان عدم الإخلال بالتوازن بين المستوى السياسي في ك.ك.ل وبين المستوى المهني فيها، في إطار إجراءات اتخاذ القرارات بشأن تخصيص عشرات ملايين بل ومئات ملايين الشواقل الجديدة للمشاريع العامة في كل عام، كما ورد في تقرير المراقبة هذا. وعليه، يجب على ك.ك.ل أن تدير أمورها في مجال التطوير بقدر أكبر من المسؤولية، الشفافية، ومع التشديد على استيفاء معايير الإدارة السليمة بصورة كبيرة. أما بالنسبة لحكومة إسرائيل، فمطلوب منها أن تدون أنه تقع عليها مسؤولية ضمان تخصيص أموال الجمهور الموجودة في صندوق ك.ك.ل لتطوير البلاد بصورة صحيحة، بالتنسيق والشراكة اللائقين مع احتياجات الدولة - وكل ذلك، بموازاة الانتباه للمميزات الخاصة ل ك.ك.ل وللأهداف المفصلة في مستندات تأسيسها.

تصبح هذه المسؤولية أكثر أهمية في ظل حقيقة أن ك.ك.ل مفضوة بموجب الاتفاقية أن تعمل في مجمل أراضي إسرائيل.

أود أن أشير بصورة إيجابية أيضاً، إلى أنه خلال إعداد تقرير الرقابة، عملت إدارة ك.ك.ل على إصلاح جزء من النواقص التي تم ذكرها في التقرير. ومع ذلك، وفي ظل ماهية النواقص التي تمت الإشارة إليها في التقرير ولاعتبارات المصلحة العامة، تزداد الحاجة إلى رقابة خارجية جدية ومستقلة على بقية مجالات نشاط ك.ك.ل.

3. خلال السنوات الماضية، تم القيام بعدة محاولات من طرف الحكومة لفرض رقابة الدولة على ك.ك.ل، لكن هذه المحاولات لم تنجح. في القرار الذي اتخذته الحكومة في شهر تشرين الثاني من العام 2015 بالنسبة للمواضيع المتعلقة بالاتفاقية، اعترفت الحكومة بأن هنالك مبرراً لإتاحة المجال أمام مراقب الدولة لإجراء رقابة على نشاطات ك.ك.ل؛ وهذا ما جاء على لسان الحكومة: "يوضح بهذا أنه ليس في ما هو وارد في هذا القرار ما ينتقص من مبررات إتاحة المجال أمام مراقب الدولة لإجراء الرقابة على نشاطات ك.ك.ل".

أنا أهنيئ ك.ك.ل والمؤتمر الصهيوني العالمي على ما تم القيام به بمبادرة من رئيس ك.ك.ل السيد داني عطار، حيث صادفوا، مع انتهاء إعداد تقرير المراقبة هذا، على صيغة مسودة اتفاقية بين ك.ك.ل والحكومة من أجل توسيع نطاق رقابة الدولة على ك.ك.ل. تأتي مسودة الاتفاقية من أجل إتاحة إجراء رقابة فعالة تكون قادرة على ضمان أن تعمل ك.ك.ل ضمن إطار وظيفتها بصورة سليمة، ناجعة ومسؤولة كما هو متوقع من جهة بهذه الأهمية. استمرت صياغة مسودة الاتفاقية وإجراءات المصادقة عليها من قبل مجلس إدارة ك.ك.ل والمؤتمر الصهيوني لأكثر من سنة، وقد تمت بمباركة ومتابعة من مكتب رئيس الحكومة. لكن عندما تم عرضها على الحكومة للمصادقة، لم تصادق الحكومة عليها. وبموجب توجيهات رئيس الحكومة، تمت إقامة لجنة وزارية لفحص البدائل لفرض الرقابة على ك.ك.ل.

محمل مميزات ك.ك.ل، أهدافها، الوظائف الجماهيرية التي تؤديها، العلاقة بينها وبين الدولة وسلطاتها، الصلاحيات التي تنتهجها والتي تعتبر بجوهرها صلاحيات ذات طابع سلطوي، لو لم تكن ك.ك.ل تقوم بها لكانت بين يدي مؤسسة من

מؤسسات الدولة - كل هذه الأمور تبرر إخضاعها لرقابة الدولة، وليس لنشاط جهات مراقبة وإشراف تعمل مع ك.ك.ل أن يغني عن نشاط مؤسسة مراقب الدولة في هذا المجال أو أن يحل محله.

هنالك أهمية عظيمة للمساهمة التاريخية التي ساهمتها ك.ك.ل في تحقيق الرؤيا الصهيونية المتمثلة باستيطان البلاد وتطوير الأراضي. لكن استمرار الوضع القائم - الذي يتم فيه القيام بجزء من نشاطاتها دون أن يكون من صلاحية مراقب الدولة مراقبتها - يمس بقدرة ك.ك.ل على العمل من أجل تحقيق غاياتها بالطريقة اللائقة من الناحية المهنية والجماهيرية.

سيساعد إصلاح العيوب وتطبيق التوصيات وإجراء التغييرات المطلوبة في طريقة عمل ك.ك.ل والحكومة - في ظل نتائج هذا التقرير، وفرض رقابة الدولة بأسرع وقت ممكن على كافة نشاطات ك.ك.ل - بحسب رأبي، في تعزيز ثقة الجمهور بك.ك.ل، سواء في البلاد أو خارجها، وسيساهم مساهمة كبيرة في تعزيز قدرة ك.ك.ل على الحفاظ على مكانتها واستمرارية نشاطها ومساهمتها المميزة من أجل رفاهية الشعب اليهودي وسكان دولة إسرائيل والأجيال القادمة.

سيقوم مكتب مراقب الدولة باتخاذ إجراءات لمتابعة إصلاح النواقص والعيوب وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراقبة الهام هذا، وسيستمر بإجراء الرقابة على ك.ك.ل بموجب صلاحياته.

لا يمكن إنهاء هذه المقدمة دون التعبير عن التقدير لموظفي ك.ك.ل الذين يؤدون عملهم بإخلاص ومهنية من أجل تحقيق فعلي لغايات ك.ك.ل الهامة.



يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)

مراقب الدولة

ومندوب شكاوى الجمهور

القدس، كانون الثاني 2017